

الإعلام في الجزائر الجديدة.. بين أمل الحرية وتحدي المسؤولية

تُعتبر فترة العشرية السوداء من أبرز المحطات التاريخية التي أحدثت تحولاً جذرياً في ملامح الإعلام الجزائري. ورغم المآسي التي عاشها الإعلاميون في تلك المرحلة، إلا أنها كانت بمثابة الشرارة التي أطلقت التعددية الإعلامية وفتحت آفاقاً جديدة.

منذ تلك الحقبة، شهد الإعلام الجزائري تطوراً تدريجياً، حيث ظهرت العديد من الصحف والقنوات التي ساهمت بشكل كبير في تعزيز حرية الرأي والتعبير. كما تم معالجة العديد من المواضيع الحساسة بشفافية ومصداقية، مما ساعد على إثراء النقاش العام.

أسهمت هذه التعددية الإعلامية في خلق بيئة تنافسية بين وسائل الإعلام، مما أتاح للإعلاميين الجزائريين فرصة التألق والظهور على الساحة الإعلامية العربية والدولية. وقد باتوا، في كثير من الأحيان، مطلوبين من قبل كبرى الصحف والقنوات التلفزيونية.

ومن الجدير بالذكر أن الإعلام الجزائري، سواء العام أو الخاص، قد تبنى قيم الدولة الجزائرية، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضيتين الفلسطينية والصحراوية، ودعم جميع حركات التحرر في العالم.

لقد كان يُنظر إلى الإعلام كسلطة رابعة، لكن العديد من المختصين اليوم يعتبرونه السلطة الأولى، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه على الصعيدين الداخلي والخارجي.

اليوم، نحن في عصر الجيوسياسية الإعلامية، حيث أصبحت وسائل الإعلام أداة جيوسياسية ووسيلة أساسية لتعزيز الديمقراطية والوحدة الوطنية.

لم يعد دور الإعلام مقتصرًا على نقل الأخبار فقط، بل أصبح له دور جديد يتعلق بمبادئ الأمن والاستقرار. كما نعلم، هناك دول تعرضت للتفكيك جراء تأثير وسائل الإعلام الحديثة، أو ما يُعرف بالإعلام البديل.

هذا الإعلام البديل قد فرض نفسه ليكون درعاً واقياً للدولة الجزائرية، حيث تُعطي الحكومة أهمية كبيرة للمواقع الإعلامية الإلكترونية. يأتي ذلك في ظل قيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي يولي اهتماماً خاصاً للإعلام البديل، رغم التحديات الفكرية والرفض لكل ما هو معاصر وجديد.

تتبع قوة الإعلام الإلكتروني من خصائصه ومميزاته التي لا تتوفر في وسائل الإعلام التقليدية، والتي أصبحت عاجزة عن مواكبة التطورات التكنولوجية. ومن أبرز ميزات هذا السلاح الجديد هو سرعة معالجة المعلومات باستخدام كافة وسائط الإعلام المتعددة، بالإضافة إلى كونه أقل تكلفة.

علاوة على ذلك، يسهم الإعلام الإلكتروني في تعزيز حرية التعبير والقضاء على بيروقراطية المعلومات، ليصبح أداة فعالة لإعلام الرأي العام.

في إطار سعي الجزائر، مثل العديد من الدول، لتطوير إعلامها بما يتماشى مع تقدم تكنولوجيا الاتصال الحديثة، واجهت بعض العقبات القانونية والتنظيمية. ومع ذلك، جاءت القيادة الحكيمة للرئيس عبد المجيد تبون، الذي وضع خارطة طريق جديدة للإعلام بشكل عام، وللمواقع الإلكترونية بشكل خاص، من خلال توجيهاته الصارمة لتسريع معالجة هذا الملف الحيوي.

لقد توج هذا الجهد بقانون الإعلام الجديد وإعادة صياغة القوانين لتناسب التطورات العالمية.

إن تحدي الرئيس تبون في بناء منظومة إعلامية متكاملة لم يكن اعتباطياً، بل هو نتيجة عمل مدروس وفق استراتيجية واضحة، تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الوطني الرقمي من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ستكون الركيزة الأساسية لهذا الإعلام الجديد.

تستند رؤية الرئيس تبون لمستقبل الإعلام الجديد في الجزائر إلى نظرية البنائية الوظيفية، حيث يُعتبر الاقتصاد مكملاً للإعلام، والإعلام بدوره يُعزز الاقتصاد.

لذا، فإن القانون الجديد للإعلام في الجزائر سيكون الداعم الرئيسي للنشاط الإعلامي الوطني في الحاضر والمستقبل.

ستوفر هذه البيئة الإعلامية الخصبة للإعلاميين الجزائريين فرصة تحسين جودة أعمالهم الإعلامية، بما يحقق التميز والرقى، ويساعد على إنهاء كل الممارسات السابقة التي لا تمت بصلة إلى عراقة العمل الصحفي في الجزائر.